



العدد: 4. فبراير 2000

مجلة دورية يصدرها مجلس الأمة

(النمر)

5	التمهيد
7	الجلسات العامة
15	عرض برنامج الحكومة
18	المناقشات
21	رد رئيس الحكومة
28	أشغال اللجان الدائمة
30	هيئة التنسيق
31	استقبالات ومحادثات رئيس مجلس الأمة
44	استقبالات اللجان
45	البعثات والزيارات إلى الخارج
53	المحاضرات
55	إصدارات:



تمهيد

تزامنت الدورة الخريفية (1999-2000) لمجلس الأمة، كما أشار إليه رئيس المجلس في خطابه الافتتاحي، مع أحداث هامة في الحياة السياسية الوطنية، سيما الحملة الخاصة بالاستفتاء حول القانون المتعلقة باستعادة الوئام المدني، وعليه أدى الالتزام السياسي لأغلبية أعضاء مجلس الأمة التأثير على سير المؤسسة التشريعية، وبرغم ذلك لم يسجل أي تأخير في وظيفة أو نشاط مجلس الأمة.

جميع النصوص التي عرضت على أعضاء المجلس، سواء تعلق الأمر بتعديل النظام الداخلي أو القانون المتعلقة بالنزاعات في مجال الضمان الاجتماعي، أو مناقشة ميزانية مجلس الأمة، أو قانون القضاء أو قانون المالية لسنة 2000، تمت دراستها ومناقشتها والمصادقة عليها في الآجال المطابقة للأحكام الدستورية.

وكان الحدث المميز الآخر خلال هذه الدورة هو عرض برنامج الحكومة الجديد، الذي شكل فرصة هامة في الحياة البرلمانية كما ذكره الرئيس بوعززة، حيث كان ذلك موضوع مناقشة دامت عدة أيام، سمحت لأعضاء مجلس الأمة بطرح عدة تساؤلات واقتراحات، ولرئيس الحكومة بتقديم جميع التوضيحات الضرورية المتعلقة بالبرنامج الذي يطمح إلى تحقيقه.

على صعيد الدبلوماسية البرلمانية، عرفت هذه الدورة جدول أعمال برلماني مكثف، منه المؤتمر 22 لاتحاد البرلمانات الأفريقية بلواندا (أنغولا)، والمؤتمر 102 للاتحاد البرلماني الدولي بمدينة برلين (ألمانيا) حيث شاركت وفود برلمانية جزائرية برئاسة رئيس مجلس الأمة وكانت فرصة التعريف بمعنى الجزائر واستعادة موقعها المستحق إقليمياً وعالمياً.



وبخصوص العلاقات الثنائية، سمح استقبال رئيس مجلس الشيوخ الكندي ورئيس مجلس الشيوخ الفرنسي في الجزائر في إطار المحادثات البرلمانية، بتبادل مثمر للتجارب، بينما كرست الزيارات الرسمية لرئيس مجلس الأمة إلى الأردن والعراق واليمن، لتدعم روابط الأخوة والتضامن على صعيد العالم العربي.

أخيراً وطبقاً للتقاليد القائمة، نظم مجلس الأمة ندوات بمشاركة جامعيين معروفين، ونشر مؤلفات أعضائه، وكذا كتيب احتوى على المناقشات التي جرت بمقره حول قانون الوئام المدني.
قسم التحرير.

* في العدد القادم، سنقدم تحليلاً حول الزيارة الرسمية بالمملكة المغربية من 6 إلى 9 ماي 2000، التي قام بها رئيس مجلس الأمة على رأس وفد هام بناء على دعوة من نظيره السيد محمد جلال السعيد، رئيس غرفة المستشارين، هذه الزيارة التي استقبل خلالها السيد بشير بوعزة من قبل ملك المغرب محمد السادس، وكانت فرصة لتبادلات برلمانية مثمرة فتحت آفاقاً لتوطيد العلاقات الأخوية بين البلدين.

* كما ننشر في نفس العدد ملخصاً حول محادثات رئيس مجلس الأمة مع رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي السيد كريستيان بونصلي الذي دعاه للقيام بزيارة رسمية إلى مدينة باريس يومي 16 و17 ماي 2000.



البِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



افتتاح الدورة الخريفية

«رفع تحدي الرهان على السلم والأخوة»

افتتحت أشغال دورة الخريف لسنة 1999، مجلس الأمة يوم 04 سبتمبر، من طرف السيد بشير بومعز، رئيس مجلس الأمة.

وبهذه المناسبة ألقى السيد رئيس مجلس الأمة، كلمة بمناسبة افتتاح أشغال الدورة الخريفية للمجلس الآتي نصها:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيد رئيس مجلس الدولة، السيد رئيس المحكمة العليا، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة الضيوف.

أشكركم على مشاركتكم لنا بحضوركم افتتاح دورة الخريف لمجلسنا التي تتزامن مع حدثين بارزين وهما الحملة الانتخابية الجارية لاستفتاء 16 سبتمبر حول قانون استعادة الوئام المدني والدخول الاجتماعي والمدرسي على الخصوص.

إن قانون استعادة الوئام المدني وكما قلت في السابق يشكل بداية الدخول في مرحلة ثقافة السلم والتسامح والأخوة، واقتلاع جذور العنف ورواسب الحقد والضغينة ولقد شارك مجلسنا بفعالية في مناقشة القانون والمصادقة عليه وهي المناقشات التي وعدت بإصدارها في كتاب وهو جاهز اليوم للطبع وسيتم توزيعه قريبا، ونحن نعتقد أن الرهان على السلم والأخوة هو أحد التحديات التي تخوضها اليوم أثناء هذه الحملة الانتخابية التي سيعبر فيها الجزائريون عن مصرهم بتزكية قانون يدخل في مسعى عام للخروج من المحنـة التي طالـما عانت منها البلاد وبأنـنا نحتاج إلى الـيقـظـة الدائـمة نـظـراـ لـحـيـوـيـةـ الـوـئـامـ وأـلـوـيـتـهـ فـيـ تـكـرـيـسـ الثـقـافـةـ الـجـدـيـدـةـ،ـ ثـقـافـةـ السـلـمـ،ـ وـالـتـضـامـنـ وـالـأـخـوـةـ.

إنـاـ نـفـتـنـجـ هـذـهـ دـوـرـةـ الـمـتـزـامـنـةـ مـعـ الدـخـولـ الـمـدـرـسـيـ 1999 / 2000 وـهـ مـاـ يـجـعـلـنـيـ أـتـوـقـفـ عـنـ دـوـرـ التـعـلـيمـ وـالـمـدـرـسـةـ الـجـزـائـرـيـةـ فـيـ بـنـاءـ مـجـتمـعـ جـدـيدـ وـقـدـ لـمـسـنـاـ حـرـصـ الـمـسـؤـلـيـنـ فـيـ بـلـادـنـاـ عـلـىـ الدـوـرـ الـكـبـيرـ لـهـذـاـ الـقـطـاعـ فـيـ الـمـجـتمـعـ وـهـذـاـ فـيـ حـدـ ذـاتـهـ يـدـعـوـ إـلـىـ التـفـاؤـلـ لـقـدـ عـشـنـاـ خـلـالـ هـذـهـ السـنـةـ ظـرـوفـاـ خـاصـةـ اـسـتـوـجـبـتـ الـاهـتـمـامـ بـالـتـحـوـلـاتـ السـيـاسـيـةـ فـيـ الـبـلـادـ وـكـانـ مـنـ الطـبـيعـيـ أـنـ يـنـشـغـلـ أـعـضـاءـ الـمـجـلـسـ فـيـ هـذـهـ الـظـرـوفـ بـالـسـاحـةـ السـيـاسـيـةـ نـظـرـاـ لـلـانـتـمـاءـاتـ السـيـاسـيـةـ الـأـغـلـيـةـ الـأـعـضـاءـ هـذـهـ الـظـرـوفـ أـثـرـتـ بـشـكـلـ مـبـاـشـرـ فـيـ سـيرـ الـمـنـظـومـةـ التـشـريعـيـةـ وـنـحـنـ نـؤـكـدـ بـأـنـ مـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـلـاحـظـ مـنـ تـأـخـرـ فـيـ الـأـدـاءـ وـالـمـرـدـودـيـةـ لـيـسـ مـنـ مـسـؤـلـيـتـنـاـ،ـ وـنـتـمـنـىـ أـنـ هـذـهـ دـوـرـةـ الـتـيـ سـنـبـأـهـاـ بـمـنـاقـشـةـ قـانـونـ الـمـالـيـةـ لـسـنـةـ 2000



والذي سيحدد معالم أساسية ستشهد كثافة أكثر في العمل التشريعي دعماً للمنظومة القانونية.

ويوجد أمامنا أيضاً في بداية هذه الدورة تعديل النظام الداخلي لمجلس الأمة وفقاً للقانون العضوي المحدد للعلاقات بين الغرفتين وبينهما وبين الحكومة ولاشك أن تجربة سنة ونصف من الممارسة ستساعدنا في هذا المسعى بإعطاء دفعة جديدة في أداء المؤسسة التشريعية، بالإضافة طبعاً إلى قوانين أخرى منها قانون السجل التجاري والتكون المهني وسفر الآراء، ورجاؤنا أن تعود في وقت قريب مشاريع قوانين هامة كقانون الأسرة وقانون الإعلام والقانون المتعلقة بالأراضي الفلاحية والتي تعتبر معالم هامة في نشاط المنظومة التشريعية.

وتفهما لرزنامة الحكومة المرتبطة باجتماع الوزراء هذه الصبيحة إعتمد الاختصار.
أشكركم على الحضور والجلسة مرفوعة.

23 أكتوبر 1999

استأنف مجلس الأمة يوم 23 أكتوبر 1999، أشغاله بدراسة ومناقشة النظام الداخلي للمجلس وذلك تحت رئاسة السيد بشير بومعزه رئيس المجلس وقد تركزت المناقشات حول المادتين 15 و 60 من هذا النص حيث تنص المادة 15 منه على إضافة نائب خامس لرئيس المجلس في حين تنص المادة 60 على السماح لمندوبى الأحزاب الممثلة في المجلس والتي ليس لها كتلة برلمانية المشاركة في إجتماعات الهيئة التنسيقية لمجلس الأمة.



الجلسات العامة

23 أكتوبر 1999

استأنف مجلس الأمة يوم 23 أكتوبر 1999، أشغاله بدراسة ومناقشة النظام الداخلي للمجلس وذلك تحت رئاسة السيد بشير بومعزه رئيس المجلس وقد تركزت المناقشات حول المادتين 15 و 60 من هذا النص حيث تنص المادة 15 منه على إضافة نائب خامس لرئيس المجلس في حين تنص المادة 60 على السماح لمندوب الأحزاب الممثلة في المجلس والتي ليس لها كتلة برلمانية المشاركة في اجتماعات الهيئة التنسيقية لمجلس الأمة.

24 أكتوبر 1999

استعرض أعضاء مجلس الأمة، نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 15 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي ويندرج هذا المشروع ضمن سلسلة من التعديلات والمرجعات التي قام بها قطاع العمل والحماية الاجتماعية مع المعطيات الجديدة التي أملتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد ذكر السيد حسان العسكري وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكون المهني في عرضه المقدم أمام مجلس الأمة أن الاقتراح المتضمن في هذا المشروع يخص تعديل بعض أحكام القانون الأصلي سواء قصد تحييدها أو لتعديل فعاليتها وحماية مصالح الصناديق، وتطرق مثل الحكومة أيضاً إلى التعديلات المتعلقة بالأجهزة المكلفة بالمنازعات، والاسراع في الإجراءات لمعالجة الملفات، والمحافظة على مصالح الصندوق والمؤمنين الاجتماعيين وذلك عن طريق عدم توقف المتابعة القضائية في حالة مخالفة الالتزامات الأساسية.

فيخصوص الهيئات المكلفة بالمنازعات فإن التعديلات المبرمجة تتضمن إقامة مستويين للطعن وتكييف الإجراءات والأجال وإمكانيات اللجوء إلى العدالة مع مراجعة تشيكية لجنة العجز وإمكانية مناقشة قراراتها أمام المحكمة.

1999 أكتوبر 26

صادق أعضاء مجلس الأمة تحت رئاسة السيد بشير بومعزه رئيس مجلس الأمة، بالأغلبية على مشروع تعديل النظام الداخلي للمجلس. وتتضمن التعديلات في النظام الداخلي إضافة نائب خامس لرئيس المجلس وفق ما نصت عليه المادة 15 وكذا السماح لمندوب الأحزاب الممثلة في المجلس والتي ليس لها كتلة برلمانية المشاركة في اجتماعات الهيئة التنسيقية لمجلس الأمة وفق مانصت عليه المادة 60.

وقد أعلن رئيس المجلس السيد بشير بومعزه أثر ذلك أنه بعد 20 يوماً ابتداء من تاريخ المصادقة على النظام الداخلي سيتم تجديد هيئات المجلس.



ويذكر أن أعضاء مجلس الأمة كانوا قد صادقوا في وقت سابق اليوم على ميزانية تسيير المجلس لسنة 2000 .
وقد قدم نص المشروع من طرف السيد حمداود نائب رئيس المجلس.

27 أكتوبر 1999

صادق أعضاء مجلس الأمة بأغلبية على نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 15/83 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي وتم ذلك في إجتماع لأعضاء المجلس برئاسة نائب رئيس مجلس الأمة، السيد عمار زواوي، وبحضور السيد حسان العسكري، وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكون المهني.

30 أكتوبر 1999

استأنفت أشغال مجلس الأمة، بدراسة نص القانون العضوي المتضمن للقانون الأساسي للقضاء الذي تمت مناقشته في جلسة علنية عقدت تحت رئاسة السيد بشير بومعزه رئيس المجلس وأشار السيد غوتى مكامشة وزير العدل أثناء عرضه لدوعي هذا القانون العضوي والذي يندرج في إطار المبادئ الأساسية التي يتضمنها الدستور وفي إطار رد الاعتبار للسلطة القضائية تماشيا مع برنامج رئيس الجمهورية وبرنامج الحكومة.

وقدم مقرر اللجنة القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لدى مجلس الأمة تقريرا انتقد فيه هذا القانون العضوي وطلب بإعادة النظر في 28 مادة من بين 121 مادة.

وتتضمن مواد هذا المشروع مبدأ استقلالية العدالة وإعادة الاعتبار للمجلس الأعلى للقضاء، التطبيق الفعلى لمبدأ حياد العدالة طبقا للدستور، التوظيف النوعي للقضاء، تمديد نظام تقاعده الإطار السياسي للدولة على القضاة.





11 ديسمبر 1999

تحت رئاسة السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة، وبحضور ممثلي الحكومة، السيدين غوتي مكامشة وزير العدل، ومحمد كشود، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، صادق أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية على القانون العصوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء، ماعدا المواد: 01، 19، 32، 74 و 117.

ستعرض هذه المواد على اللجنة البرلمانية المتساوية الأعضاء.
وقد أكد في هذا الصدد وزير العدل بأن عدم مصادقة أعضاء مجلس الأمة على المواد التي أبدت الحكومة بشأنها تحفظات، سيسمح للجنة البرلمانية المتساوية الأعضاء بتعديق الوسائل التي من شأنها تسهيل إصدار نص قانوني منسق بهدف إرساء سلطة قضائية قوية وقادرة على أداء مهمتها.

12 و 13 ديسمبر 1999

قام أعضاء مجلس الأمة بدراسة نص قانون المالية لسنة 2000 برئاسة السيد بشير بومعزه وبحضور السيد عبد الكريم حرشاوي وزير المالية والسيد علي براهيفي الوزير المنتدب للميزانية والسيد محمد كشود الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

وأكَّد وزير المالية في عرضه أنَّ النص الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني يهدف إلى





التحكم في المصارييف العمومية للاحتفاظ بالاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي، وذكر من جهة أخرى بأن «هذا النص راعى أهمية الاحتياجات الاجتماعية وهشاشة الموارد المالية، وأنَّ الاجراءات الجبائية والجماركية المذكورة في النص قائمة على سعر برميل البترول المقدر بـ 15 دولار، ونسبة التضخم (4%) وسعر الصرف بـ 1 دولار مقابل 65 دج، إضافة إلى الدخل الوطني الخام بقيمة 3500 مليار دينار».

يتوقع نص القانون مداخيل بقيمة 1028.84 مليار دينار ومصاريف بقيمة 1255.57 مليار دينار، أي عجز مالي يقدر بـ 226.73 مليار دينار (6.48% من الدخل الخام)، وقد عرف العجز حسب الوزير ارتفاعاً بقيمة 6.7 مليار دينار نتيجة للتعديلات التي تقدم بها النواب حول مشروع القانون لاسيما خفض الرسوم على البنزين الممتاز والعادي إلى 0.75 دج وعلى المازوت إلى 0.25 دج إضافة إلى إلغاء الرسم على الماء المقدر بـ 1دج / م³ الذي اقترحته الحكومة.

وقد سجلت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة من جهتها أنَّ مصاريف التسيير تقدر بـ 965 مليون دينار، ولا يمكن الاستمرار عليها نظراً لأهميتها في إعادة توزيع المداخيل، إلا إذا أعدنا النظر تماماً في السياسة الاجتماعية للدولة.

وأوصت من جهة أخرى بضرورة التحلي بالصرامة والجدية في معالجة الديون الخارجية لكي لا تعود البلاد إلى دوامة المديونية التي تشنل الاقتصاد الوطني.

وخلال المناقشات، تم التطرق إلى عدة قضايا تتعلق بالخوخصة، ومحصيلة الشركات القابضة وتسيير البلديات والفلاحة والإسكان وخاصة الجبائية.

14 ديسمبر 1999

في ردِّه على التساؤلات العديدة التي طرحتها أعضاء مجلس الأمة خلال النقاش، أكد وزير المالية على أنَّ إعادة النظر في الجبائية العادلة تتوقف على تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يبقى مسار هذه التنمية بطبيئاً نسبياً بما أنه يتوقف على التطور العام للوضع الاقتصادي وخاصة نجاعة المؤسسات العمومية.

وفي مجال محاربة الغش الجبائي، تم استرجاع قيمة 70 مليار دينار سنة 1998 مقابل 50 مليار دينار سنة 1997، لكنَّ يبقى هذا التحسين ضعيفاً مقارنة مع الممارسات اللاشرعية على مستوى السوق الموازية حسب الوزير، الذي تطرق في إيجابته لعدة مجالات أخرى، لا سيما الفلاحة والإسكان.



19 ديسمبر 1999

صادق مجلس الأمة على نص قانوني المالي والميزانية لسنة 2000، حيث أبدى 127 صوتا من ضمن 132 منهم 19 بالتوقيعات، موافقتهم لنص القانون الذي يتوقع مداخيل بقيمة 1032 مليار دينار ومصاريف بقيمة 1252 مليار دينار، أي بعجز يقدر بـ 220 مليار دينار.

21 ديسمبر 1999

قام مجلس الأمة، برئاسة السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة، بتجديد مختلف هيئاته الداخلية بانتخابه بالإجماع على نواب الرئيس الخمس التابعين للمكتب.

وتم انتخاب السادة تونسي بوساحية، حبيب دواقي، نصر الدين بشير بوبيجهة (الجمع الوطني الديمقراطي)، زين العابدين حشيشي (مستقل) وعبد الله الحاج أحمد (جبهة التحرير الوطني) طبقا للمواد 9، 10 و11 من النظام الداخلي لمدة سنة قابلة للتجديد وبناء على تعيينهم من قبل أعضاء المجلس التابعين للمجموعة البرلمانية المنبثقة عنها.



معرض برنامج الـكود



عرض برنامج الحكومة

فرصة استثنائية في الحياة البرلمانية»

بمناسبة إفتتاح الجلسة العامة المخصصة لعرض برنامج الحكومة ليوم 27 جانفي 2000، قدم السيد بشير بوعزة، رئيس مجلس الأمة، كلمة والآتي نصها:



بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.
السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السادة الحاضرون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نلتقي اليوم لنستمع إلى عرض السيد احمد بن بيتر حول برنامج حكومته وبعد ذلك ستكون للأخوات والإخوة أعضاء المجلس فرصة للتدخل بغية مناقشة هذا البرنامج وائرائه.



كما أهنى كذلك باسمي الشخصي وباسم جميع أعضاء هذه الغرفة عضوا سابقا ورفيقا عزيزا في مجلسنا وهو السيد محمد الشريف عباس، وزير المجاهدين ونتمنى له جميعا التوفيق في مهامه الجديدة، ولا يفوتنـي أن أهـنى بهذه المناسبـة أيضا الـوزراء الجـدد الذين يتولـون لأـول مرـة المسؤولـية في السـلطة التنفيـذـية ونتـمنـى لهم ولـطاقـم الحـكـومـة كـلهـ التـوفـيقـ والـنجـاحـ فـي أدـاء مـهـامـهـ السـامـيـةـ.

سيـدـاتـيـ سـادـتـيـ،

نلتـقيـ الـيـوـمـ كـمـاـ قـلـتـ لـمـنـاقـشـةـ مـشـرـوعـ الـحـكـومـةـ وـهـيـ كـمـاـ تـعـلـمـونـ مـنـاسـبـةـ خـاصـةـ وـاـسـتـثـنـائـيـةـ فـيـ الـحـيـاـةـ الـبـرـلـامـانـيـةـ وـهـيـ بـالـنـسـبـةـ لـنـاـ مـحـطـةـ لـنـاـ مـنـاقـشـةـ هـذـاـ مـشـرـوعـ وـكـذـلـكـ فـرـصـةـ لـبـدـايـةـ عـمـلـ مـشـرـكـ مـعـ حـكـومـةـ يـتـرـأـسـهـاـ اـبـنـ هـذـهـ غـرـفـةـ وـبـالـتـالـيـ فـهـوـ يـدـرـكـ اـهـتمـامـاتـ وـاـنـشـغـالـاتـ هـذـهـ غـرـفـةـ وـكـذـاـ مـشاـكـلـهـاـ وـصـعـوبـاتـهـاـ وـفـيـ نـفـسـ الـوقـتـ أـوـدـ أـنـ قـوـلـ لـهـ إـنـهـ سـيـجـدـ كـلـ الـمسـاعـدـةـ الـلـازـمـةـ مـنـ طـرـفـ كـلـ الـأـعـضـاءـ،ـ وـأـنـاـ عـلـىـ يـقـيـنـ بـأـنـ مـسـاـهـمـةـ أـعـضـاءـ مـجـلسـنـاـ فـيـ مـنـاقـشـةـ هـذـاـ مـشـرـوعـ سـتـكـونـ مـسـاـهـمـةـ بـنـاءـةـ سـوـاءـ كـانـتـ مـنـ وـجـهـةـ نـظـرـ مـدـعـمـةـ أـمـ مـنـ وـجـهـةـ نـظـرـ مـنـقـدـةـ وـسـوـاءـ كـانـتـ فـيـ شـكـلـ اـقـتراـحـاتـ أـوـ فـيـ شـكـلـ تـساـؤـلـاتـ،ـ وـحتـىـ لـاـ أـطـيلـ أـجـدـ التـهـنـئـةـ وـالـتـرحـيبـ بـرـئـيـسـ الـحـكـومـةـ وـأـدـعـوـهـ إـلـىـ أـخـذـ الـكلـمـةـ فـلـيـتـفـضـلـ مـشـكـورـاـ.



المناقشات

شرع نواب مجلس الأمة يوم 29 جانفي 2000، في مناقشة برنامج حكومة بن بيتور بعد أقل من أسبوع من المصادقة عليه في المجلس الشعبي الوطني.
وتم تسجيل 82 تدخلاً في جدول أعمال الناقاشات التي ستذوم إلى غاية يوم 2 فيفري 2000.

وعلى غرار زملائهم في المجلس الشعبي الوطني ركز نواب الغرفة الثانية في تدخلاتهم على محتوى برنامج الحكومة ملحين أساساً على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد منذ عدة سنوات وشكل التفاوت والفاوارق الملاحظة في حياة المواطن، وهي النقاط الرئيسية التي تحورت حولها تدخلات أعضاء مجلس الأمة.

واعتبروا أنه حتى وإن كانت الرهانات عديدة ومعقدة فإن الخروج من الأزمة في متناول الشعب الجزائري سواء تعلق الأمر بتعزيز دولة القانون أو بعث النمو الاقتصادي أو الرفاهية الاجتماعية.

كذلك فإن السياسة المنتهجة إلى حد الآن في مجال السكن حسب أحد الأعضاء، لم تحقق النتائج المنشودة بسبب تصور غير دقيق للوضع مبيناً إلى أنه تم تخصيص مبالغ هامة لهذا الغرض دون التوصل للحلول الملائمة ودعا إلى انتهاج سياسة ملائمة لتمويل السكن وإلى مشاركة أكبر من الهيئات المالية وكذا تشجيع الوكالات العقارية على رفع العرض لإثارة التنافس، في حين اقترح أحد أعضاء المجلس استحداث قانون أساسي للوالى ومسح ديون البلديات المتراكمة حتى يتسمى لهذه الأخيرة ضمان تسيير أحسن المرافق.





وتطرق الأعضاء إلى ضرورة إصلاح المنظومة البنكية لتمكين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التطور وإيجاد مكان لها نظراً لأهميته في إنشاء مناصب الشغل.



واصل أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد مناقشتهم لبرنامج الحكومة، حيث كان للمنظومة التربوية نصيباً مهماً في تدخلات الأعضاء فقد شكل موضوع إصلاح المنظومة التربوية، وإعطاء المكانة الالزامية للمرأة في المجتمع، ومحاربة الآفات الاجتماعية، وتسطير استراتيجية ناجعة، إهتمام جل الأعضاء عبر تدخلاتهم.

كذلك وبينفس الدرجة، أثار قطاع الفلاحة وضرورة تطويره خاصة من خلال «التسوية النهائية» لمشكل العقار، اهتمامات أغلب المتتدخلين. فقد أجمع هؤلاء على أن هذا القطاع الذي يشكل المصدر الأساسي لمعيشة السكان قد عرف «إهالاً كبيراً» يجب أن يوضع له حدالضمان الأمان الغذائي من خلال استعمال أحسن للتقنيات في الإنتاج الزراعي والاهتمام بالبحث العلمي الذي أصبح ضرورياً.

وقد أثار أحد الأعضاء مسألة عدم مساهمة الجالية الجزائرية عكس الجاليات الأخرى في المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني داعياً الحكومة إلى إيجاد السبل لجعلها تشارك في تعزيز الحركة الاقتصادية.

تميزت تدخلات نواب مجلس الأمة في جلسة صباح يوم الأحد 30/01/2000 بتركيز معظم المتتدخلين على وجوب إقامة دولة القانون لما لها من علاقة مع الممارسة الحقيقية للديمقراطية الحقة في المجتمع على اختلاف مستوياته.

ويرى بعض النواب في هذا الصدد أن إقامة دولة القانون تقتضي إيجاد توازن بين السلطات في إطار الدستور، كما تقتضي خلق قوانين أساسية جديدة لعدد من أسلاك الدولة كالقانون الأساسي للوالى وقانون مماثل لكل من رئيس البلدية ورئيس الدائرة.



وفي نفس السياق يرى نواب آخرون أن دولة القانون انطلاقاً من فلسفة الدستور تقتضي أداءً جيداً للسلطات العمومية الذي من شأنه استرجاع هيبة الدولة وثقة المواطن فيها مطالبين في هذا الصدد بالاهتمام أكثر بإطارات الدولة ومراجعة قانون الوظيف العمومي الذي تجاوزه الزمن.

ودولة القانون كذلك تستدعي حسب أحد النواب تكريس استقلالية القضاء والاهتمام بالقاضي من ناحية التكوين وتوفير له كل الشروط الضرورية المادية والاجتماعية لكي يتمكن من القيام بمهامه في ظروف يتحكم فيها الضمير المهني ليس إلا.

وفيما يخص العفو الشامل الذي أصدره رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لصالح أفراد التنظيم المسمى بـ«الجيش الإسلامي للإنقاذ» AIS فقد حي أحد النواب هذا القرار الذي تزامن - كما قال - بانتهاء المهلة التي حددها قانون الوئام المدني، ووصفه بأنه قرار شجاع وجريء بدأ يعطي ثماره على أرض الواقع.

والجدير بالذكر أن إغفال باب المناقشات تميز بتدخل رؤساء المجموعات البرلمانية إثرائهم للعديد من جوانب البرنامج المطروح للنقاش حيث يرون بالإجماع أنه مستوحى من برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي تم مساندته مررتين على التوالي من الشعب خلال انتخابه في القضاء الأعلى، وفي تعبيرهم الصريح لصالح قانون الوئام المدني.



رد السيد رئيس الحكومة



شرع رئيس الحكومة السيد أحمد بن بيتور يوم 2 فيفري 2000 في الرد على التساؤلات التي أثارها أعضاء مجلس الأمة خلال المناقشات العامة لبرنامج الحكومة.

فقد أكد السيد بن بيتور على أن الجزائر ستستمر في سياسة تخفيف حجم المديونية الإجمالية مع العمل على إستقرار ميزان المدفوعات موضحا أنه سيستمر في سياسة تخفيف حجم المديونية الإجمالية بسرعة متغيرة حسب سعر البترول ومتطلبات مستوى الاحتياط المطلوب لاستقرار سعر الدينار.

وأضاف أن الحكومة ستعمل على تحسين نوعية القروض الجديدة من حيث نسبة الفائدة وفتره التسديد مع الإلحاح على ضرورة الانتباه إلى الانعكاسات الخطيرة والسلبية للمديونية الخارجية سواء تعلق الأمر بالمديونية الخارجية العمومية أو الخاصة (دول جنوب شرق آسيا سنة 1997).

وذكر رئيس الحكومة بأن الفائض التجاري غالبا ما غطى عجز ميزانية الخدمات مما يتركنا مطمئنين على قدرة الوفاء لللاقتصاد الجزائري، غير أن الضغوطات تكمن في مستوى نسبة الدين العمومي الذي يمثل ثلث ميزانية الدولة وإذا طالبنا بمسح المديونية فهذا من باب الانصاف لأننا سددنا ديننا عدة مرات ولازلنا مدينين، وقد فسر السيد بين بيتور ارتفاع المديونية مابين سنة 85 و 89 بأنه راجع بنسبة 75 بالمائة إلى تذبذب الدولار مقارنة بالعملات الأخرى.

واعتبر رئيس الحكومة أن تأثير خدمة الدين أصبح غير مقبول بالنظر إلى الاحتياجات الإجتماعية للمواطنين التي تتزايد باستمرار خاصة في ميدان التربية والخدمات الصحية



متسائلاً كيف نترك أموالنا تذهب إلى سداد المديونية الخارجية ولنا طلبات على المستوى الداخلي؟.

واعتبر رئيس الحكومة السيد أحمد بن بيتور أن عدم تدقيق برنامجه في السياسات المقترحة لكل القطاعات يعود إلى إختيار منهجية معينة ولنوعية الموارد وصعوبة استغلالها، وأوضح أن الاقتصاد الوطني يتمتع بإمكانيات كبيرة في مختلف الميادين منها الطاقوية والفلاحية والموارد البشرية ولكن تتطلب جهود كبيرة لاستغلالها. كما أكد على وجوب تعزيز الإصلاحات في قطاع المحروقات لأن التطور التكنولوجي وعدم استقرار السوق البترولية تفرض ذلك مشيراً إلى ضرورة التكامل بين صادرات المحروقات وال الصادرات من غير المحروقات على أن تذهب موارد صادرات المحروقات لضمان مدخول من العملة الصعبة والصادرات خارج المحروقات إلى إنشاء مناصب شغل.

وأكَّد السيد أحمد بن بيتور أمام أعضاء مجلس الأمة أن الحكومة ستقوم بتجسيد ثقافة الشفافية ومبادئ الإعلام الحر ومحاربة الرشوة وكل الآفات الإجتماعية والأمراض وقد أشار إلى ضرورة تطوير قطاعي الفلاحة والسياحة وإحداث إنشاش اقتصادي ووضع استراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، وذكر رئيس الحكومة، السيد أحمد بن بيتور أمام أعضاء مجلس الأمة بالمكانة التي أعطاها برنامج رئيس الجمهورية الذي ينبع عنه برنامج الحكومة للعودة إلى السلم والأمن في البلاد خاصة بعد أن صادق الشعب على هذا المسعى، وأضاف أن هذا البرنامج اعتمد مجالاً واسعاً للعمل قد أخرج البلاد من الخطر الذي يهددها ووضع حد لإراقة الدماء بين أبناء الشعب الواحد، وقال رئيس الحكومة أن النتائج المحصل عليها خلال تطبيق قانون الوئام المدني بعد سنوات من المعاناة تتطلب المزيد من الجهد للقضاء على «الحقرة» والتعسف واستغلال السلطة مؤكداً ضرورة توفير كل الوسائل لإنجاح هذا المسعى الرامي إلى وضع البلاد في أمان وذلك بمشاركة كل من المواطنين والمنتخبين.



القوانين المدرورة على مستوى مجلس الأمة

القوانين المصادق عليها

- * القانون المتعلق بتعديل النظام الداخلي لمجلس الأمة.
- * القانون المعديل والمتكم للقانون 83 - 15 المؤرخ في 21 رمضان 1403 هـ، الموافق 2 جويلية 1983 ، المتعلق بالنزاعات في مجال الضمان الاجتماعي.
- * القانون العضوي المتضمن قانون العدالة.
- * قانون المالية لسنة 2000.

المواد الغير مصادق عليها

- * المواد 01، 19، 32، 74 و 117 من القانون العضوي المتضمن قانون العدالة.



إختتام الدورة الخريفية «تغذية وتدعيم الآمال»

كلمة السيد بشير بومعزة،
رئيس مجلس الأمة، في اختتام دورة الخريف

ألقى السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، كلمة في حفل اختتام دورة الخريف يوم 2 فيفري 2000، بحضور السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني وأعضاء من الحكومة، والآتي نصها:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، السادة الضيوف ممثلو المؤسسات، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، التقينا هذا الصباح بمقر المجلس الشعبي الوطني واستمعنا إلى كلمة اختتام هذه الدورة في الغرفة الأولى التي ألقاها السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس الشعبي الوطني، وهي كلمة تضمنت تقديرًا وأملاً وأفكارًا واقتراحات نشارك فيها كبرلمان، ولا أريد أن أكرر ما جاء في كلمة رئيس المجلس الشعبي الوطني القيمة اذ ستكون لي فرصة في افتتاح الدورة القادمة لطرح أفكار وعرض اقتراحات وأراء مكملة وذات بعد مستقبلي

أيتها السيدات أيها السادة

يتزامن اختتام هذه الدورة الخريفية لسنة 1999 مع الذكرى الثانية لتأسيس مجلسنا فمنذ أقل من شهر في 04 جانفي الماضي اكتملت سنتان من عمر مجلس الأمة.

واعتبر أن هذه المناسبة فرصة نتأمل فيها حصيلة التجربة من جهة وإجراء عملية تقييم من جهة أخرى مازا حققنا وكيف نعزز الإيجابيات ونصح السلبيات ويكون ذلك من أجل استخلاص العبر والدروس.

وبهدف ضمان سير أفضل وأداء أحسن لمهامنا الأساسية في ميدان التشريع والمهام الأخرى ذات الصلة بالوظيفة النيابية إن عملية التقييم ستمكننا من



تشخيص نزيه لعملنا وأول ملاحظة تفرض نفسها الوريرة البطيئة التي ميزت أشغالنا على مستوى المهمة التشريعية فعدد القوانين التي ناقشناها على مدى السنطين الماضيتين تعكس ببطء الحركة في عملنا، كما أن الفترة التي استغرقتها بعض مشاريع القوانين في مرحلة المناقشة مثل القانون العضوي المنظم للعلاقات تبين طبيعة هذه الحركة الثقيلة وهو الأمر الذي جعلنا نعيش فترات من البطالة التقنية. وعلى ذكر القانون العضوي المنظم للعلاقات بين الغرفتين وبينهما وبين الحكومة تجدر الملاحظة إلى حاجتنا لإعادة النظر في بعض مواده خاصة فيما يتعلق بموضوع اللجنة المتساوية الأعضاء وأليات سيرها وإذا كنت أتحدث هنا من باب التقييم فإنني من جهة أخرى أسجل روح التعاون والتكامل بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

فالعلاقة بين الغرفتين تميزت دائماً بالطابع التكاملـي وبحرص مشترك على التنسيق بين هياكل الغرفتين فمع مرور الوقت أصبح واضحاً أن هناك تكاملاً





بين الغرفتين وتم استيعاب وفهم خصوصية دور مؤسسة مجلس الأمة كما هو محدد في الدستور.

أيتها السيدات أيها السادة

لأشك أننا لم نحقق طموحنا كاملاً ولكن هذا لا يمنعنا من الشعور بالارتياح لما قام به البرلمان في ظروف متميزة وحاصلة على المستوى السياسي فقد كانت أجواء مناقشة قانون استعادة الوئام المدني تعبيراً واضحاً ومباسراً عن الوعي بأولويات المرحلة وقبل ذلك عاش أعضاء المجلس عن قرب الأحداث السياسية وشاركوا في تنشيطها سواء عبر قنواتهم الحزبية أو من خلال المبادرات الفردية.

إن كل ذلك أدى إلى خلق ديناميكية على الساحة الوطنية كان آخر ما ميزها على مستوى معالجة الوضع الأمني وذلك بإصدار عفو رئاسي بعد نهاية مدة صلاحية قانون استعادة الوئام المدني في 13 جانفي الماضي القانون الذي صادق عليه البرلمان ثم الشعب في 16 سبتمبر

هكذا كانت هذه الدورة التي نختتمها اليوم غنية سياسياً، فقد تسارعت فيها أحداث هامة شكلت محور اهتمام المواطنين وتفاعلوا معها أملاً في المستقبل.

أيتها السيدات أيها السادة

إننا ندخل هذه الألفية بالأمل في المستقبل في مرحلة بدأت فيها بلادنا تسترجع عافيتها وتستعيد حضورها إقليمياً ودولياً. وإن هذا التفاؤل والأمل في المستقبل يدعونا أكثر إلى اليقظة والوعي بالرهانات والتحديات الكبرى التي يواجهها بلد بحجم الجزائر، ومهمتنا جميعاً في مؤسسات الدولة، أن نغذي هذا الأمل ونوسّعه، وأن نعمل على تنمية وعيينا بالصعوبات للتصدي ضد كل الأخطار المحتملة.

ونحن في مجلس الأمة أحد روافد تغذية الأمل وتنمية الوعي. وفي هذا السياق فإنه مع مشاريع نشاطاتنا في الأيام القادمة نعمل على تشجيع أعضاء المجلس على القيام بمهام استعلامية داخلية وفي الخارج، على أن تستجيب لشروط ومعايير متفق عليها، وهذه المهام تضاف إلى نشاطنا البرلماني فيما يخص الدبلوماسية البرلمانية.



وهنا لابد أن أذكر النشاط المتواصل لغرفتي البرلمان الذي كانت له نتائج إيجابية للغاية في كسر الحصار على الجزائر وتجاوز المقولات والحقائق المشوهة عن الوضع في بلادنا.
أشكركم على حسن الاستماع.





أشغال اللجان الدائمة

خلال الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة لسنة 1999، تم عرض عدد من مشاريع القوانين على اللجان الدائمة التي أعدت تقارير بشأنها قدمت للجلسات العامة.

لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان

عقدت هذه اللجنة خلال هذه الدورة سبعة (07) اجتماعات برئاسة السيد عمار عوابدي، رئيس اللجنة، في الفترة ما بين 19 سبتمبر و27 نوفمبر 1999، استكملت فيها دراسة ومناقشة «نص مشروع تعديل النظام الداخلي لمجلس الأمة» التي كانت قد شرعت فيها أثناء دورة الربيع لسنة 1999.



وبخصوص نص القانون العضوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء، عقدت اللجنة أربعة (04) اجتماعات، لاستكمال دراسته ومناقشته، فاستمعت في إحداها إلى السيد غوتري مكامشة وزير العدل ممثل الحكومة والذي قدم عرضاً عن النص أوضح فيه أهميته والهدف منه، ورد على تساؤلات السادة أعضاء اللجنة التي تمركزت حول العديد من النقاط التقنية والقانونية المتعلقة به. واختتمت المرحلة الأولى من دراسة النص بإعداد التقرير التمهيدي والمصادقة عليه، وبعد مناقشة النص في الجلسة العلنية، وفي ضوء مداولات أعضاء المجلس أعدت اللجنة تقريراً تكميلياً عنه.



لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، خلال هذه الدورة إثنى عشرة (12) اجتماعاً، في الفترة ما بين 20 أكتوبر و16 ديسمبر 1999 منهم تسعة (09) اجتماعات خصصت لدراسة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2000، وثلاث (03) اجتماعات خصصت لدراسة مشروع ميزانية مجلس الأمة لسنة 2000.

وقد استمعت اللجنة برئاسة السيد بن بيتور رئيس اللجنة يوم 8 ديسمبر 1999، إلى عرض حول النص، قدمه السيد عبد الكريم حرشاوي وزير المالية ممثل الحكومة، مصحوب بالسيد علي براهيفي وزير منصب للميزانية، وقد تعرض فيه إلى العديد من المواقبيع المتعلقة بالتوازنات الكبرى والسياسة المالية والضريبية وميزانية التسيير والتوجهين وأسعار المحروقات، والإشكاليات المطروحة في هذه الميادين، والتحديات التي تعرفها البلاد في هذه المرحلة.

ومن خلال المناسبة طرح السادة أعضاء اللجنة أثناء تدخلاتهم جملة من التساؤلات والانشغالات واللاحظات على السيد ممثل الحكومة، والمرتبطة بالأوجه المختلفة (اجتماعية واقتصادية ومالية) لنص قانون المالية.

وفي ضوء الدراسة التي قامت بها والشروط والمعطيات المقدمة من قبل السيد ممثل الحكومة، أعدت اللجنة تقريرها التمهيدي عن النص وصادقت عليه. وعلى إثر مناقشة النص في الجلسة العلنية، أعدت اللجنة التقرير التكميلي عنه، ضمنته جملة من انشغالات السيدات والساسة أعضاء المجلس وتوصيات اللجنة.

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني

عقدت هذه اللجنة خلال هذه الدورة ستة (06) اجتماعات برئاسة السيدة أنيسة بن عامر رئيسة اللجنة، في الفترة ما بين 15 و27 أكتوبر 1999، درست وناقشت خلالها نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 15/83 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي.

وقد استمعت اللجنة في اجتماع يوم 06 أكتوبر 1999، إلى عرض حول النص قدمه السيد حسان العسكري وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكون المهني، ممثل الحكومة، تطرق فيه إلى أهمية النص وشرح أهمية أبعاده القانونية والاجتماعية، وتوجت المرحلة الأولى من دراسة النص بإعداد التقرير التمهيدي عنه والمصادقة عليه.

وفي ضوء ما أدلّى به السيدات والساسة أعضاء المجلس من انشغالات ولاحظات أثناء مناقشة النص في الجلسة العلنية، أعدت اللجنة تقريرها التكميلي عنه.



هيئة التنسيق

اجتمعت هيئة التنسيق التابعة لمجلس الأمة يوم 28 سبتمبر 1999، برئاسة السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة، وبحضور نواب الرئيس ورؤساء اللجان الدائمة ورؤساء المجموعات البرلمانية طبقاً للنظام الداخلي.

تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع رزنامة استئناف أشغال الجلسات العامة، وكذا التعديلات التي أدخلت على النظام الداخلي لمجلس الأمة على ضوء القانون العضوي المنظم لغرفتي البرلمان وعلاقتها بالحكومة.

اجتمعت هيئة التنسيق يوم 28 جانفي 2000، برئاسة السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة وبحضور نواب الرئيس ورؤساء اللجان الدائمة ورؤساء المجموعات البرلمانية حيث درست خلال هذا الاجتماع الرزنامة الخاصة بعرض برنامج الحكومة وتنظيم الأشغال المتعلقة بذلك.



الله رب العالمين

حَمْدُ اللّٰهِ الْمُكَبِّرِ



وفود خارجية

استقبال أعضاء قافلة التضامن مع الشعب العراقي

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة يوم الجمعة 8 سبتمبر 1999، بقصر زيفوت يوسف، بمقر المجلس أعضاء قافلة التضامن مع الشعب العراقي التي يقودها النائب البريطاني جورج ثالاوي، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية لحزب العمال بمجلس العموم البريطاني.

وقد جرى هذا اللقاء بحضور نواب رئيس مجلس الأمة وعدد من أعضائه. وتهدف قافلة التضامن مع الشعب العراقي والتي بادرت بها لجنة بمجلس العموم البريطاني، إلى تحسين الرأي العام العربي والدولي بمعاناة الشعب العراقي من جراء الحصار المفروض عليهم لسنوات عديدة.

الوفود المشاركة في الدورة الثانية للجنة التنسيق للهيئات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة يوم 27 أكتوبر 1999 بقصر زيفوت يوسف بمقر مجلس الأمة، الوفود المشاركة في الدورة الثانية للجنة التنسيق للهيئات الوطنية الإفريقية لترقية وحماية حقوق الإنسان، التي عقدت بالجزائر في 26 أكتوبر 1999.

وخلال هذا اللقاء الذي حضره السيد رزاق بارة، رئيس المرصد الوطني لحقوق الإنسان، أبرز رئيس مجلس الأمة العلاقة الجدلية بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، مؤكداً أن عالم الغد ينبغي أن يبني على هذه الحقيقة العالمية المتمثلة في حقوق الإنسان، وأوضح من جهة أخرى أن الأفارقة بقدر ما يحمن ويطورون حقوق الإنسان، بقدر ما يتمكنون من الاحتماء من محاولات التدخل الخارجي بحجة الإنسانية.

الوفد البرلماني الكندي

بدعوة من السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة، قام السيد جيلداس مولفات رئيس مجلس الشيوخ الكندي، بزيارة رسمية لعدة أيام للجزائر تدوم من 19 إلى 25 نوفمبر 1999.

وقد رافق السيد جيلداس وفد هام من أعضاء مجلس الشيوخ ورجال أعمال كنديين. وأثناء هذه الزيارة جرت لقاءات مابين وفود من مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الكندي من أجل توطيد وتنمية علاقات التعاون بين المؤسستين.



ومن جهة أخرى استقبل السيد جيلداس رئيس مجلس الشيوخ الكندي من طرف السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية في جلسة.

ومن جهة أخرى وأثناء إقامة الوفد الكندي بالجزائر قام بزيارة سياحية بغرداية.

المحادثات الجزائرية الكندية



جرت محادثات جزائرية كندية برئاسة السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة وفخامة جيلداس ل.مولقات، رئيس مجلس الشيوخ الكندي، بمقر مجلس الأمة يومي 20 و 23 نوفمبر 1999.

افتتح رئيس مجلس الأمة الاجتماع الأول يوم 20 نوفمبر 1999 مرحباً برئيس مجلس الشيوخ الكندي والوفد المرافق له في الزيارة الرسمية إلى الجزائر، كما ذكر أنه استقبل بحفاوة عندما قام بزيارة لكتنا على رأس وفد برلماني جزائري في جوان 1998.

فيما يلي عرض مقدمة وجيبة حول السوابق التاريخية للمبنى الذي يأوياليوم مقر مجلس الأمة، ألقى السيد بومعزه كلمة حول الأحداث السياسية التي ميزت الساحة الجزائرية منذ خريف 1998، وذكر الانتخابات الرئاسية لشهر أبريل التي جرت في جو من التسامح ساعد على عمل بيادغوجي ممیز، تطرق رئيس مجلس الأمة بعد ذلك إلى شرح القانون المتعلق بالوئام المدني مؤكداً أن الوئام أصبح مجسداً بفضل تغيير في علاقات القوة في المجتمع،



وبتدعيم وجود الدولة، تمت المصادقة بالاجماع على هذا القانون من طرف غرفتي البرلمان، وعرض للاستفتاء بهدف إشراك جميع الشعب الجزائري في تطبيقه بصفة ديمقراطية.

وبعد المرحلة الهامة بتاريخ 13 جانفي، كان على البلد الاهتمام بحل المشاكل الكبرى التي تنتج عن إعادة انطلاق الاقتصاد، مع منح اهتمام خاص للوضع الاجتماعي، كما قال.

وفي الجزء الثاني من تدخله قدم رئيس مجلس الأمة عرضا حول مجلس الأمة بصفته هيئة تشريعية منتمية إلى أزدواجية الغرف، وذكر تشكيل المجلس (ثلاثين منتخبين، وثلاث من الأعضاء معينين) وتمثيله الإقليمي، خلاف المجلس الشعبي الوطني الذي يكون تمثيله الإقليمي حسب الديمغرافية، وبخصوص نشاط الغرفة الثانية، أكد أنها لا تشكل « حاجزا أو غرفة التسجيل بل هي محبس» تتولى دراسة مشاريع القوانين مع التراجع الضروري، بعيدا عن الضغوط الديماغوجية المحتملة، وبصفتها مؤسسة حراسة القيم الجمهورية.

إختتم رئيس مجلس الأمة هذا التدخل الأول بتجديد سروره باستقباله في الجزائر رئيس مجلس الشيوخ الكندي والوفد المرافق له.

وفي تدخله، وبعد أن قدم شكره على حفاوة الاستقبال، تولى رئيس مجلس الشيوخ الكندي تقديم أعضاء وفده المتكون من ممثلين عن أكبر الحزبين الكنديين أحد أعضاء مجلس الشيوخ المستقلين، مشيرا إلى النوعية الرفيعة لهذا الوفد.

وعند تطرقه إلى المجلس الكندي، ذكر السيد مولفات أنه موجود منذ سنة 1867 وأنه معارض منذ سنة 1867.

وفي هذا النطاق، تطرق رئيس مجلس الأمة إلى قضية الوفاء المزدوج الذي يجب أن يتحلى به عضو المجلس: وفاء تجاه اختياره الحزبي، ووفاء تجاه المؤسسة وتجاه الدستور الذي يعتبر القانون الأساسي، ويمكن اكتساب ذلك بالمارسة المؤسسية والتفكير الدائم، وفي بعض الأحيان يتوجب «ضبط الديمقراطية» بهدف حمايتها من الديماغوجية وجعلها أداة للتوازن.

وعند أخذه الكلمة للمرة الثانية، صرّح رئيس المجلس الكندي أن بلاده تتبع بكل اهتمام الجهود الجزائرية سيما في مجال إصدار القانون المتعلقة بالوئام المدني.

وأعطى السيد مولفات بعد ذلك الكلمة إلى أعضاء الوفد، حيث تدخل كل من السادة بياردو باني وروش بولديك وماري.ب.بولان ومارسال بروડوم على التوالي، حيث عبروا عن مشاعر صداقتهم للجزائر وأكروا على إرادة إقامة علاقات وثيقة وتعاون ملموس بين البلدين.



وخلال الدورة الثانية للمحادثات التي جرت في 23 نوفمبر 1999، أعطى السيد بشير بومعز الكلمة على التوالي للسيدة: بلميهوب زرداياني والصادة بشير طويل وأحمد بن بيتور وحبيب دواقي وأحمد بوشناق خلادي، أعضاء مجلس الأمة وبوعلام بسايح رئيس لجنة الشؤون الخارجية الذين أبرزوا للضيوف الكنديين نظرة وانشغالات الجزائريين بخصوص التعاون بين البلدين.

السيد بشير بومعز يستقبل وفدا عن الإتحاد الدولي للمحامين

استقبل السيد بشير بومعز، رئيس مجلس الأمة يوم 27 نوفمبر 1999، بمقر المجلس، وفدا عن الإتحاد الدولي للمحامين بقيادة رئيسه السيد لويس دلغادو دي مولينا هيرنانداس متكونا من السادة بيرنار كاهين، رئيس سابق للإتحاد الدولي للمحامين وبول نيمو عضو مكلف بحقوق الإنسان.

وكان الوفد مرفوقا بالسيد أحمد رضا بوضياف، رئيس الإتحاد الوطني لمحامي الجزائر وكذلك عدد من أعضاء هيئة المحامين ومجلس هيئة المحامين للجزائر العاصمة.

وأكَد رئيس مجلس الأمة خلال هذا اللقاء انشغال وحرص الجزائر على ترقية حقوق الإنسان وأوضح في هذا السياق روح قانون الوئام المدني وفلسفته.

ومن جهته أكد رئيس الإتحاد الدولي للمحامين أن المنظمة الدولية للمحامين كانت مستعدة لإقامة تعاون كامل وشامل مع منظمات مماثلة مع تلك الموجودة في الجزائر.





الوفد البرلماني الفرنسي

بدعوة من السيد بشير بومعزه رئيس مجلس الأمة، قام السيد كريستيان بونسلي رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي بزيارة رسمية للجزائر تدوم 3 أيام من 28 إلى 30 نوفمبر 1999.

وبهذه المناسبة، جرت محادثات مابين أعضاء مجلس الأمة وأعضاء من مجلس الشيوخ الفرنسي من أجل تقوية وتطوير التبادل فيما بين المؤسستين الدستوريتين.

وقد استقبل السيد بونسلي إثر زيارته للجزائر من طرف رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الشعبي الوطني.

ومن جهة أخرى قام رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي بزيارة لوهان، المدينة التي قضى فيها معظم أيام شبابه أين استقبل بحفاوة.

محادثات برلمانية جزائرية - فرنسية

برئاسة السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، جرت محادثات جزائرية - فرنسية يوم 29 نوفمبر 1999 بمقر مجلس الأمة، وقد حضر هذه المحادثات السيد حمادو نائب رئيس مجلس الأمة والسيد بوعلام بالسايح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالخارج. ولدى افتتاحه المناقشات جدد رئيس مجلس الأمة، ترحيبه بالضيوف الفرنسيين مشيراً إلى الاهتمام الخاص الذي يوليه الطرف الجزائري لهذا اللقاء الذي يوحى كما قال ببعث التعاون الجزائري الفرنسي. كما قام رئيس مجلس الأمة بتقديم الغرفة العليا التي يترأسها موضحاً أن مجلس الأمة يعكس تمثيلاً وطنياً ويمثل





«تصححا لقانون العدد» فيما يشكل المجلس الشعبي الوطني التمثيل الديمغرافي بكل ما يحويه من خصائص مميزة. كما أكد على دور المجلس الاعتدالي مضيقا أنه لا يشكل حاجزا ولا غرفة تسجيل وإنما هو مخبر للديمقراطية يهدف إلى ترقية الحوار الهدئي وروح التفاهم من خلال اللجنة متساوية الأعضاء بين الغرفتين، ومن جهة أخرى أبرز السيد بشير بومعزة أهمية النشاط البرلماني المشترك الذي يمارسه مجلس الأمة في إطار الدبلوماسية البرلمانية وكذا النشاطات الثقافية والتكتينية.

وفي الختام أعلن رئيس مجلس الأمة للسيد بونسلي وللوفد الفرنسي قرار إنشاء مجموعة صداقة جزائرية فرنسية ضمن أعضاء المجلس ستكون بمثابة الشريك المباشر لمجموعة الصداقة الموجودة في مجلس الشيوخ الفرنسي.

وبدوره أخذ رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي الكلمة حيث أعرب من خلالها عن شكره وارتياحه إزاء حفارة الاستقبال الذيحظى به الوفد الفرنسي وطريقة تنظيم المحادثات وأضاف أن هذه الزيارة جاءت في وقت تعرف فيه العلاقات الثنائية مرحلة حاسمة أخذت فيها الجزائر انطلاقة جديدة. كما أوضح السيد بونسلي أن زيارته كانت زيارة ثلاثة الأبعاد فهي برلمانية مشتركة في إطار التبادلات مع مجلس الأمة، وسياسية بحكم اللقاء الذي أجراه مع رئيس الجمهورية وأخيرا شخصية. مشيرا إلى الدور الهام الذي تلعبه كل من الجزائر وفرنسا على الساحة الدولية سيما المتوضطية من أجل تحقيق الاستقرار والسلام كما أعرب عن تمنياته بنجاح مسعى الوئام المدني.

ومن جهة أخرى أعرب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، عن شكره وبالغ ارتياحه حيال القرار الذي أعلن عنه رئيس مجلس الأمة، والخاص بإنشاء المجلس لمجموعة صداقة جزائرية فرنسية، كما أكد على أهمية وضرورة تكثيف لقاءات واتصالات منتظمة بين المؤسستين مقترحا تعاونا مكثفا وتبادلات في مختلف الميادين. اثرها تدخل العديد من أعضاء مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي للتعبير عن آرائهم وموافقتهم خلال هذا النقاش.

وعليه تطرق كل من السيدين كلود استيي وكسافي دوقلييان عن الوفد الفرنسي والصاد عبد القادر حمداش، بشير طويل، محمد طاهير، عبد الحق برارحي، محمد الطاهر بوزغوب وبوعلام بسايح من الجانب الجزائري، إلى إمكانيات وآفاق التعاون الجزائري الفرنسي، سيما في مجال التبادلات بين البرلمانات.



الشخصيات الدولية

رئيس المجلس الشورى لدولة قطر

أجرى رئيس مجلس الأمة السيد بشير بومعزه، يوم 27 سبتمبر 1999، محادثات مع رئيس مجلس الشورى لدولة قطر السيد محمد بن مبارك الخليفي، الذي حل بالجزائر ظهر أمس الأحد



على رأس وفد هام. وقد جرت المحادثات بحضور نائب رئيس مجلس الأمة السيدين عبد الله الحاج أحمد وعمار زواوي، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس السيد بوعلام بسايج، إلى جانب ممثلي الكتل البرلمانية بالمجلس. وعقب هذه المحادثات أدى رئيس مجلس الشورى لدولة قطر بتصريح للصحافة قال فيه أن الوفدين تباحثاً أموراً عديدة خاصة تلك المتعلقة بالتعاون والتكامل بين مجلس الأمة ومجلس الشورى القطري مضيفاً أن الوفدين تبادلاً الأفكار والمعلومات في المجال البرلماني، ووضعوا أفكاراً سوية في خدمة الأمة العربية.

وزير الاعلام الطوغولي

استقبل السيد

بشير بومعزه،
رئيس مجلس
الأمة، يوم 2
أكتوبر 1999،
بمقر المجلس،
السيد كوفي بانو،
وزير الاتصال
الطوغولي الناطق
الرسمي للحكومة





والبعوث الخاص للرئيس الطوغولي غناسيubi أياريا لدى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وجرى اللقاء بحضور السيد تيجاني صلاونجي، كاتب الدولة مكلف بالجالية الوطنية في الخارج ووزير الاتصال والثقافة بالنيابة.

وزير الشؤون الخارجية السويسري

استقبل السيد بشير بومعز، رئيس مجلس الأمة يوم 10 أكتوبر 1999، بمقر المجلس، وزير الشؤون الخارجية السويسري السيد جوزيف ديس، الذي حل بالجزائر في زيارة تستغرق يوما واحدا وحضر المقابلة السادة بوعلام بسائح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة والسيد أحمد بن بيتر، رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة.

وجرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون الثنائية بين الجزائر وسويسرا خاصة في المجال البرلماني.

رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية - الجزائرية لمجلس الشيوخ الفرنسي

استقبل السيد بشير بومعز، رئيس مجلس الأمة، يوم 17 أكتوبر 1999، بمقر المجلس، السيد كلود ايستي، نائب في مجلس الشيوخ الفرنسي ورئيس مجموعة الصداقة الفرنسية/الجزائرية التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي ودارت المحادثات التي جرت بحضور أعضاء مجلس الأمة حول التبادلات مابين البرلمانيين وعلى وجه الخصوص سبل ووسائل ترقية العلاقات بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي، كما تم التطرق إلى الزيارة المقبلة التي سيقوم بها رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي إلى الجزائر بدعوة من السيد بومعز.

نائب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي

استقبل السيد بشير بومعز، رئيس مجلس الأمة، يوم 31 أكتوبر 1999، بمقر المجلس، السيد جون كلود غودان، نائب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، ورئيس بلدية مارسيليا، وتناول الطرفان بالمناسبة العلاقات القائمة بين الجزائر وفرنسا والمبادلات البرلمانية وكذا الروابط القائمة بين مدineti الجزائر ومارسيليا المتوضطتين.

وسلم السيد غودان رئيس مجلس الأمة وسام مدينة مارسيليا وحضر المقابلة السيد بوعلام بسائح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالمهجر، والأمين العام لمدينة مارسيليا ومستشار سفارة فرنسا.



وزير الشؤون الخارجية البولندي



استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 30 جانفي 2000 بمقر مجلس الأمة السيد برونيسلاو جيرميك، وزير الشؤون الخارجية البولندي الذي قام بزيارة عمل إلى الجزائر.

وكانت المحادثات التي جرت بحضور السيدين تونسي بوساحية، نائب رئيس مجلس الأمة وبوعلام بسايح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، فرصة للتطرق إلى العلاقات الجزائرية البولندية، سيما في مجال العلاقات البرلمانية المشتركة، وتبادل النظر حول قدرات تنمية التعاون الثنائي وكذا الوضع في الشرق الأوسط.



استقبل رئيس جمهورية الصين الشعبية السيد يانغ زيمين يوم 30 أكتوبر 1999، بإقامة جنان الميثاق السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

حل الرئيس الصيني بالجزائر في زيارة دامت يومين من أجل بحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

رئيس جمهورية مالي



قام رئيس جمهورية مالي السيد ألفا عمر كوناري ، بزيارة رسمية للعمل والصداقة بالجزائر.

وفي مقر مجلس الأمة استقبل رئيس دولة مالي من طرف السيد بشير بومعزة رئيس المجلس، والذي أجرى محادثات معه قبل زيارة مقر المجلس، حيث قدمت له توضيحات حول سير هذه المؤسسة.



السفراء

سفير تركيا

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة يوم 09 أوت 1999، سفير تركيا بالجزائر السيد بيرهانتن مين، الذي أدى له زيارة وداع على إثر إنتهاء مهامه بالجزائر.

تركزت المحادثات على العلاقات المتميزة بين البلدين والتي تعمل السلطات في كل من الجزائر وانقرة على تدعيمها وتوسيعها خاصة في المجال الاقتصادي مع تثمين وترقية التبادلات الثقافية لما لهذا الجانب من أهمية تاريخية.

حضر اللقاء مستشارا رئيس مجلس الأمة عبد العزيز بن جنة وعمار بخوش.

سفير الهند

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة في 31 أوت 1999، سفير الهند بالجزائر السيد ماهيش ساشيف، الذي سلمه رسالة من رئيسة البرلمان الهندي السيدة نجمة هيبيتولا. وكانت هذه الزيارة فرصة للتطرق إلى العلاقات الثنائية، وضرورة ترقيتها سيما في المجال البرلماني.

سفير النرويج

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة يوم 28 سبتمبر 1999، بمقر مجلس الأمة، السيد كجال أوسترام، سفير النرويج بالجزائر، الذي أدى له زيارة وداع إثر إنتهاء مهامه بالجزائر.

سفير فرنسا

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة يوم 6 أكتوبر 1999، بمقر المجلس، السيد غاياردان سفير فرنسا بالجزائر وتناول اللقاء على وجه الخصوص الزيارة المقبلة التي سيقوم بها رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي السيد بونسلி بدعوة من السيد بشير بومعزه. كما سمح هذا اللقاء الذي حضره السيد أحمد بن بيتور، رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة بالتطرق للعلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية سيما في مجال التبادل البرلماني.

سفير البرازيل

استقبل السيد بشير بومعزه رئيس مجلس الأمة في 21 أكتوبر 1999، السيد مورو مانداس دى آزريدو، سفير البرازيل بالجزائر الذي قام بزيارة وداع بعد انتهاء مهامه ببلادنا. وقد جرى اللقاء بحضور السيدين أحمد عبد الله الحاج وعمار زواوي نائبي رئيس مجلس الأمة.

سفير قطر

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة في 23 أكتوبر 1999، السيد ابراهيم عبد العزيز السحلاوي، سفير دولة قطر بالجزائر، حيث سلم هذا الأخير رسالة لرئيس مجلس الأمة من نظيره رئيس المجلس الشورى بقطر.



سفير جمهورية هيلينيك «اليونان» بالجزائر

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة يوم 24 أكتوبر 1999، السيد بنایوتویس ماکریس سفير هیلینیک «اليونان» بالجزائر الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا. والمحادثات تناولت مختلف مجالات التعاون بين البلدين لاسيما العلاقات البرلمانية حيث تم بحث وسائل تكثيف التشاور لترقيبة التعاون من خلال تبادل التجارب والوفود.

سفير الكويت

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة في 31 أكتوبر 1999، السيد محمد فاضل خالف حسين، سفير دولة الكويت الذي أدى له زيارة عمل.

سفير سوريا

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة في 1 نوفمبر 1999، السيد عبد الجبار الضحاك، سفير الجمهورية العربية السورية الذي قام بزيارة وداع على إثر انتهاء مهمته في بلادنا.

سفير فرنسا

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة يوم 16 نوفمبر 1999، بمقر المجلس، السيد ألفريد سيفر غاياردین، سفير فرنسا في الجزائر. وتناول اللقاء تحضيرات الزيارة المقبلة التي سيقوم بها السيد كريستيان بونسلی، رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي إلى الجزائر على رأس وفد هام.

سفير بلغاريا

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة في 18 نوفمبر 1999، السيد مارین ديمتروف، سفير جمهورية بلغاريا في الجزائر، الذي قام بزيارة وداع على إثر انتهاء مهمته ببلادنا.

سفير السودان

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة في 15 ديسمبر 1999 بمقر مجلس الأمة، السيد يوسف فاضل أحمد، السفير الجديد للسودان بالجزائر، الذي قام بزيارة مجاملة.

سفير المغرب

استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة في 18 جانفي 2000، السيد عبد الرزاق دغمي، سفير المغرب بالجزائر. وخلال هذه الزيارة، سلم السيد دغمي لرئيس مجلس الأمة رسالة بعث بها إليه السيد محمد جلال السعيد، رئيس غرفة مستشاري البرلمان المغربي.

وكانت هذه المحادثات التي سادها الجو الأخوي، فرصة للطرفين للتطرق إلى العلاقات الثنائية بين البلدين.



استقبالات اللجان

لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج

استقبل السيد بوعلام بسایح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، في 23 أكتوبر 1999 بمقر مجلس الأمة السفير لفغانغ هوفمان، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وخلال المحادثات التي حضرها السيد تيجاني عبد المالك، عضو لجنة الشؤون الخارجية، أكد السيد بسایح للدكتور هوفمان عزم الجزائر على المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي أقرتها سنة 1996 وأوضح ثانية بهذه المناسبة استعداد الجزائر للعمل بإسهام الأمم الأخرى على تدعيم التزاماتها الدولية في مجال الحد من انتشار هذه الأسلحة.



البعثة والزيارة

إلا لله



البعثات والزيارات إلى الخارج

مؤتمر اتحاد البرلمانات الأفريقية بلواندا (أنغولا):

شارك وفد برلماني جزائري، بقيادة السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة، في أشغال الدورة 36 للجنة التنفيذية لاتحاد البرلمانات الأفريقية، والمؤتمر 22 لنفس الاتحاد الذي عقد من 13 إلى 18 سبتمبر بلواندا، عاصمة أنغولا.

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة على وجه الخصوص الدراسة والمصادقة على مشاريع اللائحة حول الديون الخارجية للبلدان الأفريقية و«الإرهاب»، كعامل الاتصال في إفريقيا» وكذا إعادة تنشيط الاتحاد.

وإثر افتتاح المؤتمر 22 للاتحاد، كان السيد بشير بومعزه، أول رؤساء الوفود فيأخذ الكلمة لسرد التحديات التي تواجه القارة الأفريقية مثل العنف والفقر وعبء الديون الخارجية وأثار العولمة.

وخلال هذا التدخل الذي صدق له الحضور بحرارة كبيرة، قام رئيس مجلس الأمة، مذكرا بطموحات وأحلام المشروع التوحيدى الأفريقي ومقتنعا باستفادة إفريقيا التي ظهرت على وجه الخصوص خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الأفريقية بالجزائر والقمة الاستثنائية لسيرتا، قام بالتأكيد على ضرورة دعم ومساعدة الجهود للدفاع على مصالح القارة بشكل فعلى.

وعلى هامش أشغال الدورة 36 للجنة التنفيذية والمؤتمر 22 للاتحاد، استقبل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة مباشرة بعد الافتتاح الرسمي لأشغال المؤتمر، من قبل رئيس الجمهورية الأنغولية السيد خوسى أدواردو دوسي سانطوس.

وخلال هذا اللقاء الودي، أوضح السيد بشير بومعزه أن وجود الجزائر على مستوى أعلى ويوفد بهذه الأهمية، ما هو إلا شهادة صداقه وتضامن مع الحكومة والشعب الأنغولي في الوضع الصعب الذي يمر به هذا البلد الأخير.

الوفد البرلماني

السيد: بشير بومعزه
رئيس مجلس الأمة

السيد عبد القادر حجار (م.ش.و)،
السيد بشير طويل (م.أ)،
السيد سليم زرمان (م.أ)،
السيد محمد لمين مزعاش (م.أ)،
السيد محمد بن اسماعيلي (م.أ)،
السيد سعيد منصور شيك (م.أ)،
السيد بوعلام عمري (م.أ)،
السيد محمد فاروق زغبي (م.ش.و)،
السيد مجید بوجمعة (م.ش.و)،
السيد عبد الهادي سايح (م.ش.و)،



وقد أبدى الرئيس دوس سانطوس من جهته مشاعر التأثر بهذه الصداقة والتضامن، وأكد على دعمه التام لنظيره الجزائري الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، في الجهود التي يبذلها من أجل حل النزاعات التي تمزق القارة سيما قضية الجمهورية الديمقراطية الكونغولية.

وعند التطرق إلى العلاقات الثنائية، أبدى الرئيس الأنغولي ارتياحه لكتافة الاتصالات بين البلدين واستعداده لدعيم علاقات الصداقة والتعاون بينهما، خاصة في المجال البرلماني.

وفي هذا الإطار، أخبر السيد بومعزه الرئيس الأنغولي عن نيته في إرسال مستقبلا دعوة لنظيره الأنغولي للقيام بزيارة للجزائر وأوضح رئيس مجلس الأمة أيضا إلى الرئيس الأنغولي معنى وبعد الاستفتاء حول الوئام المدني الذي نظم بالجزائر.

الندوة (102) للاتحاد الدولي للبرلمانات (برلين)

أقى السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة، يوم 14 أكتوبر 1999، كلمة أمام المؤتمر الـ 102 للاتحاد الدولي للبرلمانات المنعقد ببرلين ضمنها عناصر التفكير التي تدعو الوفد الجزائري إلى إدماجها في المسعي العام للمشاركين فيما يتعلق بالوضع في القارة الإفريقية وبعد التذكير بالقمة الإفريقية التي إنعقدت في الجزائر بمنتصف جويلية الماضي وإجتماع الاتحاد البرلماني الإفريقي بلوزاكا في سبتمبر.

وأشار السيد بومعزه إلى إصرار إفريقيا على إنهاء دوامة النزاعات قصد فتح المجال للتنمية الاقتصادية والإجتماعية لشعوب القارة وضمان مستقبل أحسن في كنف الحرية والإزدهار للأجيال الصاعدة.

وفي هذا السياق سجل السيد بومعزه العلاقة الجدلية بين البوس والعنف داعيا إلى مزيد من التضامن لتمكن إفريقيا من مواجهة المشاكل التي تعاني منها لا سيما عبء المديونية الخارجية. وفي حديث عن مفهوم العولمة أكد رئيس مجلس الأمة على أن الإنجازات التي حققها الإنسان قادرة اليوم إذا توفرت الإرادة أن تجعل من الحضارة الكونية حقيقة ملموسة وليس مجرد أمنية ومادام لم يتحقق ذلك فإن الفقر والبوس في الجانب الأكبر من العالم يقابله رخاء متزايد في الجانب الآخر، ولا زالت هذه المفارقة الحادة تتناهى مؤدية إلى وضع غير متعادل ليس بإمكان الآليات الاقتصادية السائدة الآن إلا أن تزيده حدة.

وهكذا فإنه عوض أن تكون العولمة عامل تقارب وتضامن وأخوة بين شعوب المعمورة حسب ما تبرزه الإرادة الداعية إليها أي إلى العولمة، يمكن أن تؤدي إلى خيبة أمل خطيرة في حالة ما إذا استمرت آليات التهميش والإقصاء.



وعند التطرق لسنة السلم التي قررتها الأمم المتحدة استعرض السيد بومعزة العلاقة الوطيدة بين السلم والتنمية باعتبار أن السلم يبقى هدفاً بعيد المثال ما دامت إشكالية التنمية الشاملة لم تجد حلاً مواتياً، مستغرياً في ذات الوقت الحديث عن السلم والتعاون في حين يتواصل اختناق بعض الشعوب نتيجة الحصار الاقتصادي كما هو الشأن بالنسبة للشعوبين الكوبي والعربي، متسائلاً عن مضمون الحديث عن إقامة قواعد إنسانية حقيقة في العلاقات الدولية. وفي نفس السياق تحدث رئيس مجلس الأمة عن آفة الأممية في إفريقيا فعدد الأطفال المحروم من الدراسة يبلغ 70 مليون مستدلاً على ضرورة معالجة هذه الآفة وفك المعادلة بين الجهل والعنف ومن هنا تبدأ ترقية حقوق الإنسان إذ من الواجب اتخاذ فكرة فك معادلة الجهل والعنف شعاراً للإنسانية ونحن على مقربة من الألفية الجديدة.

وفي تدخله، قدم السيد بومعزة تصوراً لثقافة ديمقراطية حقيقة مذكراً على الخصوص بمصادقة البرلمان الجزائري على قانون استعادة الوئام المدني والاستفتاء الشعبي الذي ذكرى الشعب بمقتضاه مسعى رئيس الجمهورية من أجل استرجاع السلم وهو الأمر الذي يهدف إلى دفع المواطنين للأضطلاع بمسؤولياتهم والمشاركة في الاختيارات الخامسة التي تحدد أساساً مستقبلاً لهم ومتمنياً - لتأثيرات هذا المسعى الإيجابية داخلياً - أصداء مؤثرة وفاعلة حتى خارج حدودنا.

وفي معرض تناوله للعلاقات الدولية نوه رئيس مجلس الأمة بالعلاقات القائمة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة واعتبر أن الاتحاد بينهما يمكن رفع هذه العلاقات إلى المستوى الذي يمكن من تحقيق الإصلاحات الضرورية على مستوى الأمم المتحدة.

وفي نفس هذا المنظور تحدث السيد بشير بومعزة عن انشغال آخر وهو ما اتفق على تسميته بحق التدخل الذي ارتأت بعض الدول على أنه من واجبها الانفراد به، مسجلاً أن هذا المبدأ هو مساس بسيادة الدول وميثاق الأمم المتحدة وتسمى بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وهكذا وعلى الصعيد الإفريقي كما أشار إليه رئيس الوفد الجزائري فإن منظمة الوحدة الإفريقية التي تعود رئاستها إلى الجزائر هذا العام قررت في قمة الجزائر مساعدة الأفارقة على حل مشاكلهم بأنفسهم وعدم الاعتراف في إفريقيا بالأنظمة التي تصل إلى السلطة بطرق أخرى غير تلك التي تحترم المسار الديمقراطي.

ومواصلاً كلامه، أشار السيد رئيس مجلس الأمة جهود العالم العربي لخطي الصعب الداخلية من أجل إعادة بعث تماسكه عن طريق مسعى شجاع للمصالحة وهو المسعى الذي يشكل مساهمة حقيقة في مسار السلم بالشرق الأوسط الذي يمر حتماً بتكريس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وبناء دولته وكذا تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بانسحاب قوات الاحتلال من هضبة الجولان وجنوب لبنان.



وفي الختام سجل السيد بومعزة أهمية الدبلوماسية البرلمانية مكملة للدبلوماسية التقليدية داعياً البرلمانيين إلى العمل الجاد المستمر من أجل الإستجابة لما تنتظره منهم شعوبهم.

على هامش الندوة، كان للسيد بشير بومعزة في 12 أكتوبر 1999 بمدينة برلين لقاء مع لفغانغ ثيرس، رئيس البندستاغ، حيث جرت المحادثات حول آفاق التعاون بين البلدين والبرلمانيين، وكانت فرصة لتبادل مثير حول العلاقات الثنائية.

وفي هذا الصدد، عبر رئيس البندستاغ عن أعمق تقديره للمسعي الجماعي نحو الوئام المدني الذي بادر به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وصرح عن اقتناعه بأن نتائج الاستفتاء ستفتح، بفضل المساهمة العريضة للشعب الجزائري، عهداً جديداً للسلم والتشيد الوطني.

ومن جهته صرّح رئيس مجلس الأمة أن سياسة الوئام المدني تدرج في مسار تعميق الممارسة الديمقراطية، عن طريق ترقية ثقافة التسامح والمعاملة اللذين يمثلان قاعدة الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد.

من جهة أخرى، وبعد أن ذكر بالمساعدة التي قدمها الشعب الألماني للجزائر إبان الثورة التحريرية والتعاون المثمر القائم بين البلدين بعد الاستقلال، اعتبر السيد بومعزة أن مثل هذا التعاون ينبغي إعادة تنشيطه اليوم، وأن الجمهورية الفيدرالية الألمانية يمكنها في هذا الاتجاه فرض نفسها كمعامل متميز ضمن المجهودات التي تبذلها بلادنا للانطلاق الاقتصادي والاجتماعي من جديد، وفي هذا الاتجاه اعتبر أن زيارة رئيس البندستاغ إلى الجزائر يمكن أن تكون عاملاً هاماً في توطيد العلاقات بين الجزائر وألمانيا. نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه البرلمانيات في توعية الرأي العام.



السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة، في جولة عبر الدول العربية.

شرع السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة، على رأس وفد هام من 02 إلى 13 نوفمبر 1999، في زيارات تقوده إلى كل من المملكة الأردنية الهاشمية بدعوة من السيد زيد الرفاعي رئيس مجلس الأعيان الأردني وإلى جمهورية العراق بدعوة من سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني، وإلى الجمهورية اليمنية بدعوة من السيد عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس الاستشاري، تأكيداً لدعوه كان قد تلقاها من رئيس مجلس الأمة من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أثناء زيارته للجزائر.

وخلال زياته لهذه البلدان أجرى رئيس مجلس الأمة محادثات مع مسؤوليها تخص العلاقات الثنائية بين البلدين والتعاون العربي وتنشيط الحوار والتشاور ولاسيما على المستوى البرلماني.

الأردن

استقبل السيد الملك عبد الله الثاني بن الحسين عاهل الأردن السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة يوم 11 / 11 / 1999، بحضور السادة عبد الكريم الكباريتي، رئيس الديوان الملكي وزيد الرفاعي، رئيس مجلس الأعيان وحميد شبيرة، سفير الجزائر بالأردن.

وخلال اللقاء منح جلاله الملك عبد الله للسيد بشير بومعزه، وسام النهضة العربية من الدرجة الأولى تقديرًا للمجهودات المبذولة لتنمية التعاون الثنائي وتوطيد المصالحة العربية والعمل العربي المشترك.

وتم أيضًا استعراض العلاقات الثنائية وآفاقها المستقبلية والإنجازات التي تحقق في مختلف المجالات وأعربا عن عزمهما في مواصلة بناء التعاون الثنائي المشترك وتوسيعه بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين وتطرقًا إلى الوضع العربي العام والتحديات التي تواجه الأمة العربية وضرورة مواصلة بذل الجهد لتحقيق المصالحة العربية والوئام العربي، ومزيد من التضامن والتنسيق بما يساهم في تنمية التعاون وترقية التضامن بين الشعوب العربية وخدمة مصالحها العليا.

العراق

في إطار زياته الرسمية إلى العراق بدعوة من السيد سعدون حمادي، رئيس مجلس الوطني، استقبل صباح يوم 8 / 11 / 1999، السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة، من طرف السيد طارق عزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء، وقد تباحث الطرفان في العلاقات الثنائية وسبل دعم وتوسيع التعاون في مختلف المجالات.



وقد التقى رئيس مجلس الأمة بالجالية الجزائرية المقيمة بالعراق وبالمقامة تحدث عن الوضع في الجزائر وقانون الوئام المدني الذي يهدف إلى تحقيق المصالحة وقبول الجزائريين بعضهم بعضاً كما تطرق إلى العلاقات العربية وضرورة السعي إلى تجاوز المشاكل باتجاه التمهيد للوصول إلى مصالحة عربية التي هي إحدى رهانات الأمة العربية.

وفي نفس اليوم انتقل رئيس مجلس الأمة إلى المركز التجاري الجزائري الذي أنشئ قبل سنة وفي ظرف زمني يقدر بثلاثة عشرة شهراً وتم تدشينه السنة الماضية من قبل السيد بختي بلعابد وزير التجارة برفقة نظيره العراقي ويقوم هذا المركز بدور إعلامي وإشهاري لتسويق المنتوج الجزائري في المجالات الصناعية والطبية وإبراز قدرات الشركات الكبرى مثل سوناطراك.

وانطلق السيد بشير بومعزه بعد ذلك إلى معرض بغداد الدولي حيث زار الجناح الجزائري الذي يتربع على إحدى أهم المساحات المخصصة للعارضين حيث استمع إلى شروحات الععارضين والاتصالات، والعقود التي يكون الطرف الجزائري بصدق انجازها مع الشريك العراقي، ولقد حث رئيس مجلس الأمة الععارضين على ضرورة اعتماد مبدأ الاتصالات وتكييف مقاييس الانتاج مع متطلبات الشركاء ومقتضيات السوق التنافسية. وللذكر فإن رئيس مجلس الأمة كان قد وصل ببغداد يوم السبت 06 نوفمبر 1999، والتقي بعدد من المسؤولين في القيادة العراقية وفي مقدمتهم الرئيس العراقي صدام حسين.

اليمن

وصل السيد بشير بومعزه، رئيس مجلس الأمة، على رأس وفد هام إلى اليمن يوم 11 نوفمبر 1999، في زيارة رسمية بدعوة من رئيس المجلس الاستشاري السيد عبد العزيز عبد الغني.

وقد ذكر السيد بومعزه، في تصريح له بمطار صنعاء أن زيارته إلى اليمن تهدف إلى دفع العلاقات الأخوية بين البلدين إلى مزيد من الفعالية من خلال المباحثات التي سيجريها مع المسؤولين اليمنيين والتي من شأنها تحقيق التواصل بين البلدين الذي يرعاه الرئيسان علي عبد الله صالح وعبد العزيز بوتفليقة والذي تم رسم معالمه في زيارة الرئيس اليمني إلى الجزائر.

وقد اقترح الطرف الجزائري بهذه المناسبة تجسيد هذا التعاون بين البلدين عن طريق عدة قنوات من بينها إنشاء مجموعة أخوية تعاونية مابين مجلس الأمة والمجلس الاستشاري اليمني.

ومن جهته أشار السيد رئيس المجلس الاستشاري اليمني استعداد اليمن في توطيد العلاقات مع الجزائر في مختلف المجالات معتبراً أن زيارة الوفد الجزائري دليل على ذلك.



أمير الكويت يستقبل السيد بوعلام بسایح

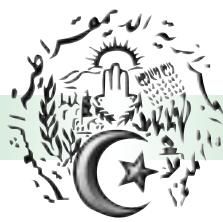
استقبل أمير الكويت الشيخ جابر آل أحمد آل جابر الصباح يوم 13 أكتوبر 1999، السيد بوعلام بسایح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة، الذي قام بزيارة خاصة للكويت. وقد سمح اللقاء بالطرق إلى العلاقات الثنائية وتأكيد إرادة العمل على تعزيزها. وفي نهاية اللقاء طلب أمير الكويت من السيد بوعلام بسایح إبلاغ تهانيه الحارة لأخيه السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، بمناسبة نجاح المسعى الذي بادر به منذ توليه منصب الرئاسة و الذي توج بتنظيم استفتاء حول الوئام المدني بتاريخ 16 سبتمبر 1999، وقبل هذا كان الشيخ جابر الصباح قد أشار إلى مكانة الجزائر والدور الهام الذي تلعبه على الساحة العربية، ومن جهة أخرى أجرى السيد بوعلام بسایح، جملة من المحادثات مع الشيخ جابر آل أحمد آل جابر الصباح، النائب الأول لرئيس المجلس الوزاري و وزير الشؤون الخارجية، وقد دارت هذه المحادثات حول العلاقات العربية المشتركة وسبل ترقيتها والوضع السائد في المنطقة وكذا العلاقات الثنائية.

فيما أدى رئيس لجنة الشؤون الخارجية لدى مجلس الأمة بزيارة مجاملة إلى كل من السيد عبد اللطيف آل حماد، رئيس مجلس الإدارة وسعود عبد العزيز البابطين المدير العام للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية.

السيد حسين جودي عين عضو مجموعة الوحدة الأفريقية المكلفة بالتحقيق حول الإبادة الجماعية في رواندا.

قام الدكتور سليم أحمد سليم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية يوم 23 فيفري 1999، بتعيين السيد حسين جودي بصفته عضو المجموعة الدولية المكونة من شخصيات مرموقة، المكلفة بإجراء تحقيق حول الإبادة الجماعية في رواندا سنة 1994.

وكان للسيد حسين جودي، عضو مجلس الأمة (كان نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية إلى غاية فيفري 2000)، مساراً دبلوماسياً طويلاً لصالح الجزائر، حيث عين سفيراً باسبانيا، البرتغال، الموزمبيق، لوزوطو، شوزيلندا، ثم فرنسا. وقد شغل أيضاً منصب ممثل دائم للجزائر لدى الأمم المتحدة من سنة 1984 إلى سنة 1990، وأمين عام بوزارة الخارجية من سنة 1993 إلى 1997، وتم تعيينه كعضو لمجلس الأمة من قبل رئيس الجمهورية في ديسمبر 1997.



الجنة
الوطنية



الندوة الثانية حول الأسس المؤسسية

نظمت الندوة الثانية حول الأسس المؤسسية لمجلس الأمة بمقر هذا الأخير وبحضور رئيسه السيد بشير بومعزه وأعضاء من غرفتي البرلمان وكذا جامعيين وباحثين مهتمين بال المجال المؤسسي.

كان في جدول أعمال هذا اللقاء تدخلين، الأول يعالج «النظرة الانتقادية لأهداف مجلس الأمة» نشطه السيد مقران آيت العربي، عضو المجلس، والثاني حول «مكان المجلس في النظام الدستوري» نشطه السيد بوكرة إدريس أستاذ بمعهد الحقوق.

وفي تدخله، اعتبر السيد آيت العربي أن الاحتفاظ بمجلس الأمة «ضروري» في السياق المؤسساتي الحالي، حيث اقترح إدخال «بعض التعديلات عليه لتمكينه من أداء مهمته كأداة تضمن استمرار النظام الجمهوري».

و ضمن الاقتراحات التي تقدم بها، رأى السيد آيت العربي أن عدد 144 عضواً مرتفع جداً ليتسنى له ضمان النجاعة المطلوبة إذا علمنا أن مجلس الشيوخ الأميركي لا يضم إلا 102 عضواً، واقتصر من جهة أخرى على أن يكون جميع أعضاء المجلس «منتخبين لا معينين»، مع انتقاده لنظام التصويت بثلاثة أرباع (4/3) المطبق حالياً واستبداله بالتصويت بالثلثان (3/2).

أما السيد بوكرة إدريس، أستاذ بمعهد الحقوق، فقد تطرق إلى القضية الخاصة بـ«مكان مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري» وركز تدخله حول الجانب الأكاديمي، حيث اعتبر أن إنشاء مجلس الأمة، كما نص عليه دستور 1996، يستجيب لمشكل تمثيل المناطق والذخة على مستوى الهيئة التشريعية بهدف ضمان توازن في البرلمان وفي علاقته مع الحكومة، والحد من جهة أخرى من الدور الهام للمجلس الذي يكرس «فصل السلطات القائمة على مستوى كل نظام ديمقراطي».

إنتهت هذه التدخلات بمناقشة ثري حيث تدخل عدد من أعضاء مجلس الأمة وكذا الجامعيين الحاضرين في هذا اللقاء.



إمدادات



نشريات مجلس الأمة

مناقشات قانون الوئام المدني

أصدر مجلس الأمة في إطار نشرياته الدورية وطبقاً للالتزام السيد بشير بومعزه إثر الانتهاء من مناقشة نص القانون المتعلق باستعادة الوئام المدني، كتاب باللغة العربية يحتوي على 200 صفحة بعنوان «مجلس الأمة يناقشون قانون استعادة الوئام المدني»، ويضم هذا الكتاب جل مناقشات أعضاء المجلس لنص قانون استعادة الوئام المدني، وكذلك النصوص التشريعية والمراسيم التنفيذية المتعلقة بهذا النص.

صدر مؤخراً كتاب عن ذات الهيئة البرلمانية ولقد تضمنت هذه الطبعة خطاب السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة إستدعاء الهيئة الانتخابية لاستفتاء 16 سبتمبر، وكلمة افتتاحية رئيس مجلس الأمة السيد بشير بومعزه، وعرض السيد اسماعيل حماني لنص قانون الوئام المدني والمناقشات ورد رئيس الحكومة، ونص القانون المتعلق باستعادة الوئام المدني ومراسيمه التنظيمية ويعد موضوع هذا الكتاب (الوئام المدني) حدثاً مميزاً حيث جاء في ظرف خاص نظراً للأعمال المتعلقة عليه من قبل الشعب الجزائري، كما يعتبر وثيقة قانونية وتاريخية أمام الجامعيين والأساتذة والباحثين والطلبة وحتى عامة الناس.

مجلس الأمة يصدر عنواناً جديداً

أصدر مجلس الأمة، في إطار النشريات الدورية، كتيباً جديداً بعنوان «المبادئ الأيديولوجية والسياسية لمجلس الأمة».

يحتوي هذا الكتيب، الذي يتميز بنظرية مستقبلية للأفكار المطروحة، على تدخلات عدد من الأساتذة وأعضاء مجلس الأمة منهم على وجه الخصوص السيدة زهور أونيسى، السيد بوجمعة صويلح والسيد عمار عوابدى.

ويعتبر هذا المنشور ملخصاً لندوة حول المبادئ الأيديولوجية والسياسية لمجلس الأمة التي نظمها أساتذة ومختصون، حيث فتحت لجنة التنشيط الثقافي بفضل هذه الدورة بهدف التذرع بأهمية مجلس الأمة على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي طبقاً للدستور.

ويحتوي هذا الكتيب الذي يضم 95 صفحة (حجم صغير) على تدخل السيدة زهور أونيسى حول الدور الفكري والسياسي للمجلس، وآخر للسيد عمار عوابدى حول دور مجلس الأمة في بناء دولة القانون وحمايتها، أما التدخل الثالث فهو للسيد بوجمعة صويلح حول التسخير التأسيسي في الجزائر.

ويحتوي الجزء الأخير من هذا الكتيب على مناقشات وتدخلات أعضاء مجلس الأمة والضيوف الحاضرين لهذه الندوة، متقدمة بالكلمة الخاتمية لرئيس مجلس الأمة السيد بشير بومعزه.